ومستوى ثان: من ثوابت المضمون هي التي سميناها وحدات دنيا دالة تحيط بها قوانين مبحث التصريف.

وقد ميّز القدماء ضمن المبحثين بين التغيرات الحاصلة على صعيد التعبير المولدة لثوابت المضمون من تغيرات صعيد التعبير التي لا تتعالق مع صعيد المضمون.

فعلى مستوى مبحث الإعراب فصلوا بين تغيّر أواخر الكلم المقيد باختلاف العوامل عليها من تغير أواخر المبنيات. وعلى مستوى مبحث التصريف فصلوا بين التغييرات التي تحصل في الكلمة لضروب من المعاني كبنائك من (ض. ر. ب) ضرَب، وضرّب وضَارَب وتضارب واضطرب، لمعان مختلفة سواء في ذلك ما كان في الفعل أو في الاسم من التغييرات التي تطرأ على الكلمة من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى، كالنقص، والقلب والابدَال والنقل وغير ذلك من الظواهر التعاملية.

وإن سلم لنا هذا التأويل من الاعتراض، فقد أثبتنا أن القدماء أقاموا مجمل دراستهم النحوية في مبحثي الإعراب والتصريف على أساس تضامن صعيدي الوظيفة السيميائية.

5.5- تعديل قول سبق في أقسام الكلم بناء على نتائج هذا القسم

ومن فائدة هذا القسم، وهذا التأويل الذي أوّلنا به مبحثي الإعراب والتصريف، أن نراجع حكما أطلقناه على تعريف الاسم والفعل في مبحث أقسام الكلم. فقد قلنا إن تعريف الاسم بأنّه ما دلّ على معنى غير مقترن بزمان، وتعريف الفعل بأنّه ما دلّ على حدث مقترن بزمان، تعريفان قائمان على أساس مادّة المضمون وهو قول لا يستقيم بعدما قلناه في تحليل الوحدات الدنيا الدالة وما أسلفناه في تمييز ابن جني بين الدلالة المعنوية من جهة والدلالة اللّفظية والصناعية من جهة أخرى. وقد رأينا المدى الذي بلغه القدماء في تجزئة الفعل حين جعلوا